

ان الفيض لو اطلق على نفس ذلك الفعل يكون من  
 الحوامد والمنفق منها يكون بمعنى النسبة اما على  
 صيغة فعل كلابن ونايل او على صيغة فقال الا ان  
 هذه الصيغة اعترف بنومها المزاولة ولهذا اختلفت  
 بالحرف وامثالها كالعواج والجمال واختيار هذه الصيغة  
 في المنفق من الفيض بعبارة مناسبة المزاولة بمعنى الدوام  
 التي بقيت غائبة وهو ان ترتيب التنصيص المذكور من  
 الكتاب بقوله اما على قياس الخ على التزويد المذكور في  
 الحاشية الذي لا اشعار له من لفظ الكتاب قطعاً  
 بل ظاهره قلبي في اطلاق الفيض على نفس الفعل  
 فقط مما لا وجه له في الهم الا ان يقال هذا بناء  
 على احتمال ان يراد من التعريف ايصال الفعل بحمل  
 قوله فعل فاعل على التسامح لكنه كما ترى واراد بالخطايا  
 السبالة فيه اشارة الى ان اضافة النوارث من قبل اضافة  
 الصفة الى موصوفها فانها على الدوام الخ لتعليل الارادة  
 على وجه يشير الى ارادة صحة المعنى الاصطلاحي من الفيض  
 ههنا والقول بان الموجودات وما يتبعها فائضة من ذلك  
 الجنب قول محقق بناء على ما حقق في الحكمة المتعالية  
 من ان المؤثر في الوجود ليس الا الله جل برهانه والمبادي  
 المذكورة في سلسلة صدر الملكات انما هي وسائط في  
 تعقل عينته كالعقول او معدات او اجزائها او محركاتها  
 كالمادة ولو احقرها وصورها وهو المطابق لتوابعهم لانها  
 مؤثرة حقيقية كما هو المتبادر من ظاهر كلامهم ولذلك  
 اشترى ذلك بين طائفة الاوقوف لهم بغير كلامهم وانما  
 تحقيق ان افعالها تعالى منزهة عن العلة الغائبة والافراض

كقوله الواحد لا يبعد  
 عند الراعي

فستقصي

فستقصي في موضعه ولا على ان المنطق يترجم فاقول وبانه  
 التوفيق اعلم ان المبدأ الاول موحى للعالم على اصل الحكم يقتض  
 علمه وارادته النظام الحسن للكل من حيث هو كل وعلى  
 وارادته غير ذاته وبسبب هاتين الصفتين اللتين كل  
 منهما عين ذاته تعالى ارتباط ذاتي بين ذات الواجب  
 والعالم بحيث لا يجوز الانفكاك له عنه كالارتباط الطبيعي  
 بين الاشياء الطبيعية الخالية عن العلم والارادة التي  
 لا يتصور فيها الخوض لكن لما كان ذلك الارتباط عن  
 العلم الاتقاني الذي يتبعه الارادة ترتب على الافعال غايات  
 حسنة من غير ان يكون باعثها فالحق سبحانه وتعالى  
 تام في فاعليته الافعال المتقنة من غير حاجة الى خارج  
 قطعاً فضلاً عن كونه علة باعث بل باعث لفعله هو  
 علة النام الذي ليس غير ذاته وهو المسمى عندهم  
 بالعناية الازلية فذلك قالوا ان المبدأ لما كان فاعلاً  
 بذاته تاماً في فاعليته لم يكن فاعليته الامن ذاته والعلة  
 الغائبة هي التي منها فاعلية الفاعل فهو اذ قد كون  
 الفاعلية يكون غاية بالضرورة كما انه مبدأ فلما ان  
 منه الاشياء هذا على قاصرة الانجاب واما قاعدة الخفاء  
 فالارتباط المذكور يكون بين ذات الاختيار الناشئ عن  
 العلم الاتقاني ايضاً الذي يسر وجود الاشياء في  
 اوقاته المعينة لذاته وبين ذات الافعال المتقنة المختلفة  
 على غايات حسنة فتلك الافعال مرتبطة بالاختيار  
 لذاته لا لاجل تلك الغايات بناء على ما تقدمت  
 الاشارة من ان الارادة صفة من شأنها التوزيع  
 من غير احتياج الى باعث فان تم تم المفقود انه لا فرق

Copyrighted material